اثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر
رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2013)

د. حمزة العرابي * أ. عادل مستوي أ. أم الخير البرود *****

الملخص:

يعتبر تدخل الدولة في الاقتصاد من الأمور الهامة والضرورية، وذلك لتحقيق أهداف كثيرة في مقدمتها تحقيق إيرادات مالية لإعادة توزيعها، وفي هذا السياق تعتبر الضرائب غير المباشرة من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الاقتصاد، لاسيما وان هذه الضرائب في وقتنا لا يمكن أن تستقطع بدون أن تثير اثر أو انعكاسات على الاستهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار وكذا النمو الاقتصادي وهذا التأثير بالطبع يختلف باختلاف اقتصاديات الدول والسياسات الضريبية المنتهجة.

وفي هذا المقال الذي بين أيدينا يمكن التعريف بالضرائب والضرائب الغير مباشرة من جهة، تحديد أهميتهما في الاقتصاد، تشخيص تطور حجم الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الخام الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، إضافة إلى دراسة اثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، وذلك من خلال دراسة كمية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي var.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الضرائب الغير مباشرة، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي.

***Résumé*:**

L'intervention de l'État dans l'économie constitue une chose importante et nécessaire, dans le but d'atteindre de nombreux objectifs à leur tête la réalisation de recettes et leurs redistribution, dans ce cadre les impôts indirects constitue l'un moyens d'intervention de l'État dans

*** أستاذ محاضر – أ – جامعة البليدة 2 .**
**** أستاذ مساعد – أ – جامعة الجزائر 3.**
***** أستاذة مساعدة – أ – جامعة البليدة 2.**

l'économie sur tout qu'actuellement l'impôt ne peut être perçu sons avoir de conséquence et de répercussion sur la consommation, et l'épargne, la production et l'investissement, ainsi que la croissance économique et cette influence diffère selon les économiques et politiques fiscales suives par les états.

Dans cet article au peut définir les impôts et les impôts indirect d'un coté, et d'un autre déterminer son importance dans l'économie. Examiner le développement du volume des impôts indirectes et le produit intérieur brut en Algérie durant la période (1990-2013), *ainsi que l'étude de l'effet des impôts indirects sur la croissance économique en Algérie durant la période* (1990-2013), *à travers l'étude quantitative en utilisant des modèles de régression auto-var.*

***Mots clés*:** *les taxes, les impôts indirects, le PIB, la croissance économique*

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الراهن من بين الأهداف الأساسية التي يسعى إليها اقتصاد أي بلد، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث انه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية ورقي اقتصادي بدون حدوث معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، والجزائر باعتبارها من البلدان النامية تعاني من مشكل النمو الاقتصادي، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى عدة.

من جهة أخرى تعتبر الضرائب متغيرا اقتصاديا هاما تستعمله معظم هذه الدول كأداة لتحقيق أهداف عدة منها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ولقد تعاظم اثر ودور الضرائب لا سيما على المستوى الاقتصادي، حيث أن جميع الدول مهما كانت مستوياتها تقوم بفرض ضرائب مختلفة في اقتصادياتها، وهذا نظرا لما حققته من عوائد مالية تمكنها من دفع عجلة التنمية ناهيك عن تمويل الميزانية، فالضريبة في وقتنا لا يمكن أن تستقطع بدون أن تثير اثر أو انعكاسات على الاستهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار وكذا النمو الاقتصادي وهذا التأثير بالطبع يختلف باختلاف اقتصاد أي دولة، واختلاف المتغير الاقتصادي من هنا جاءت إشكالية الدراسة.

إشكالية الدراسة:

لقد أظهرت بعض الدراسات انه هناك اثر للضرائب الغير مباشرة على الاقتصاد لاسيما من حيث المداخيل التي تحققها، حيث يتباين هذا الأثر بتباين مقومات

ومؤشرات والسياسة الضريبية لكل اقتصاد بلد، وهذا ما يجر بنا إلى طرح الإشكالية التالية التي مفادها اثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر في شكل سؤال رئيس كما يلي:

ما هو اثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع فقد ارتأينا اشتقاق الإشكالية الرئيسة إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما مفهوم الضرائب الغير المباشرة وما هي خصائصها وأنواعها؟
- ما هو النمو الاقتصادي وما هو واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2013)؟
- ما هو اثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)؟

وقد جاءت الإجابة على هذه الأسئلة مهيكلة في المحاور التالية:

- **أولا: الضرائب الغير مباشرة والتحصيل الضريبي في الجزائر.**
- **ثانيا: النمو الاقتصادي في الجزائر.**
- **ثالثا: اثر تطور حجم الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).**

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- محاولة فهم مفهوم الضرائب الغير مباشرة، أنواعها وخصائصها وواقعها في الجزائر.
- تشخيص تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).
- تقييم اثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

أولا: الضرائب الغير مباشرة والتحصيل الضريبي في الجزائر.

تعتبر الضرائب متغيرا اقتصاديا تستعمله الدولة كأداة لتحقيق أهداف عدة لاسيما منها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وهذا حضت الضرائب بعدة مفاهيم، خصائص، أهمية وأنواع، وفي هذا السياق يمكن التعريف بالضرائب والضرائب المباشرة وتحديد أنواعهما وخصائصها، إضافة إلى تحديد مستوى التحصيل الضريبي في الجزائر وذلك كما يلي:

1- مفهوم الضريبة:

لقد اقترنت الضريبة بوجود الدولة منذ أقدم العصور فقد كانت الضرائب في القديم تفرض بهدف تغطية النفقات العامة والحروب التي نادراً ما تعرف الهدوء، وكانت تجبى بطريقة قسرية دون مراعاة ظروف دافعي الضريبة أو مدى اقتناعهم بعدالتها. ولقد تراجعت أهميتها في العصور الوسطى بفعل تراجع سلطة الدولة المركزية لمصلحة الأمراء الإقطاعيين اللذين كان عليهم أن يتولوا الدفاع والأمن، لتزداد أهميتها وتتعدد آثارها ووزنها في العصر الحديث والوقت الراهن [1].

وفي هذا السياق لقد حضت الضرائب بمفاهيم كثيرة إلا انه تم اختيار بعض التعاريف كما يلي:

- الضريبة حصيلة مالية من المكلفين من خلال صفتهم الا سهامية والتي تقبض عن طريق السلطة بتحويل ذ مة مالية نهائيا بدون مقابل محدد، من ا جل تحقيق أهداف ثابتة عن طريق السلطة العامة [2]

- الضريبة هي" فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل بما يمكن الدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع [3]

- كما تعرف الضريبة: أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة، نهائي ودون مقا بل لفائدة الهيئات والمصالح العمومية [4]

استنادا لهذه التعاريف السابقة يمكن تعريف الضريبة على أنها استقطاع نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتبارين وفقا لقدراتهم التكليفيه بطريقة نهائية ومن دون مقابل لغرض تحقيق إيرادات مالية أي تغطية النفقات العامة للدولة.

2- أهداف وغايات الضرائب:

تحتل الضرائب في الوقت الراهن الصدارة بين مختلف الإيرادات العامة لأي اقتصاد حيث تعتبر المصدر الرئيسي ومن أهم مصادر دخول الأموال، كما تعتبر أداة فعالة في التأثير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وذلك لكونها تمتع بعدة أهداف والتي يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية كما يلي:

2-1- الأ هداف الاقت صادية لل ضريبة: تمث ل الأ هداف الاقت صادية لل ضرائب والسياسة الضريبية بصفة عامة فيما يلي [5]:

- تستعمل الضرائب في معا لجة الركود الاقتصادي با ستخدام م عدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الادخار ورفع القدرة الشرائية للمستهلك وخاصة تلك المتعلقة بالاقتطاعات على الاستهلاك الضرورية.

- تلعب الضرائب دور كبير في تشجيع الاستثمارات في مجال معين والتقليل منه في مجال أخر.

- تعتمد الضرائب في الضغط على الاستهلاك وتشجيع الادخار في بعض الحالات.

- تعتمد الضرائب في غالب الأحيان في تمويل ميزانية الدولة والعمليات التنموية، حيث تعتبر الحصيلة الضريبية مصدرا لتغطية النفقات.

- إعادة توزيع الدخول والثروات ومنع تكتلها عند فئة قليلة، من خلال إيجاد آليات لفرض الضرائب على تلك الثروات.

- تهدف الضرائب إلى حماية المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المحلية شريطة أن تكون الرسوم على الإنتاج المفروضة محليا اقل من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.

- محاربة الضغوط التضخمية والمحافظة على ثبات القيمة للعملة الوطنية.

- تهدف الضرائب إلى زيادة وتنمية الصادرات، إذ تؤدي عملية التصدير إلى توسيع الأسواق وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعمالة.

- إن تراجع الحصيلة الضريبية يهدد نمو الإنفاق الاستثماري أو استمراره، كما يضعف قدرة الدولة في الاستمرار في تأدية وظائفها الاجتماعية المألوفة في مجالات كالصحة والتعليم وغيرها، وهذا يهدد الاستقرار الاقتصادي [6] وهنا تكمن الأهداف الاقتصادية للضريبة.

2-2- الأهداف الاجتماعية للضريبة: لا تسعى الضرائب إلى الحصول على إيرادات المالية فحسب وإنما إلى تحقيق أهداف اجتماعية عدة تتمثل فيما يلي:

- تهدف الضرائب والسياسة الضريبية بصفة عامة إلى القضاء على بعض السلوكيات الاجتماعية الغير المرغوب فيها، لاسيما من خلال تخفيض وتقليل معدلات استهلاك المنتجات الضارة كالسجائر والخمور...الخ.

- المساهمة في توجيه سياسة النسل بتثبيطه أو تشجيعه من خلال فرض ضرائب أو حذفها.

- تشجيع المؤسسات والشركات التي تقدم خدمات عامة بتقديم تسهيلات ضريبية.

- تهدف الضرائب على إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع لتحقيق العدالة، باستخدام سياسة الضرائب التصاعدية بالشرائح تمس مداخيل جميع الطبقات، وكذلك خفض معدلات استهلاك السلع الكمالية.

3- دور الايجابي والسلبي للضرائب في الاقتصاد:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة (ضرائب مباشرة) أو غير مباشرة (ضرائب غير مباشرة) يعد من الأمور الأكثر ضرورية في أي مجتمع،

وذلك لتحقيق العديد من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

3-1- دور الايجابي للضرائب في الاقتصاد: تلعب الضرائب دور كبير في تحقيق ما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي الفعال من خلال توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استخداماتها المثلى.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بين إفراد المجتمع بما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية أي تحقيق توازن بين جميع دخول الأفراد.
- تحقيق تعديل فعلي لبعض أسعار بعض المنتجات والخدمات بما يسمح تحقيق التوازن بين الطلب والعرض في السوق.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الوقت الذي تعاني فيه بعض الاقتصاديات من ظاهرة التقلبات الاقتصادية حيث يتذبذب النشاط الاقتصادي بين رواج وانكماش، فتتدخل الدولة عن طريق السياسة الاقتصادية (الضرائب) لتحقيق التوازن.

3-2- الآثار السلبية للضرائب: لا تخلو أي ضريبية من بعض السلبيات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تؤثر الضرائب بصفة سلبية على حجم الاستثمارات حيث ان ارتفاع بعض النوع من الضرائب يؤدي الى انخفاض الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.
- تؤدي الضرائب لا سيما الضرائب الغير مباشرة في الرفع المباشر للأسعار وكذا التضخم.
- تؤدي الضرائب إلى تخفيض القدرة الشرائية للمواطن.
- تؤثر الضرائب على الدخول.

4- مستوى التحصيل الضريبي في الجزائر:

فيما يخص التحصيل الضريبي تعاني الجزائر من مشكل كبير في عدم دفع الضرائب والتهرب الضريبي، وهذا راجع إلى هشاشة الاقتصاد الوطني وارتفاع معدل الضرائب من جهة ومشكل السوق السوداء من جهة أخرى، وفيما يخص دفع للضرائب تحتل الجزائر مرتبة غير مشرفة في الترتيب العالمي لسنة 2012.

5- مفهوم الضرائب الغير مباشرة وخصائصها:

يمكن تعريف الضرائب الغير مباشرة وتشخيص بعض خصائصها كما يلي:

5-1- مفهوم الضرائب الغير مباشرة: لقد حضت الضرائب الغير مباشرة بعدة مفاهيم وتعاريف، حيث يمكن تعريفها كما يلي:

- تعرف الضرائب الغير مباشرة على أنها اقتطاعات مالية تتم بصورة غير مباشرة لصاح الهيئات العمومية لتحقيق النفع العام.

- كما تعرف الضرائب الغير مباشرة على أنها تلك الأموال التي تقتطع بطرق غير مباشرة من دخل ورأسمال المكلف وتفرض على استعمالات الثروة وتجبى لصالح هيئات عمومية تابعة للدولة خوِلت لها صلاحية التحصيل كالرسوم الجمركية مثلا ويعرف الرسم *على أنه" مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل إنتفاعها بخدمة معينة تؤديها له، ويترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام "، ونخلص من هذا التعريف أن العناصر المكونة للرسم تتشابه والعناصر المكونة للضريبة من حيث الإلزامية والنقدية والنهائية، إلا أنه يختلف من حيث المقابل (7).

وفي هذا السياق المفاهيمي للضرائب الغير مباشرة يمكن أن نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة فالضرائب المباشرة هي ما يفرض على الدخل أو على رأس المال أو أن تفرض الضريبة المباشرة على وجود الثروة – الدخل ورأس المال – تحت يد الممول.أما الضرائب غير المباشرة فهي التي تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة –الدخل ورأس المال – وليس على ذات وجود الثروة ومنها ما يفرض على الإنفاق أو الاستهلاك أو التداول أو بعض الوقائع كاستيراد البضائع.

2-5- خصائص الضرائب الغير مباشرة: تتميز الضرائب الغير مباشرة بعدة خصائص يمكن إيجازها كما يلي (8):

- تمد الضرائب غير المباشرة الخزينة بالإيرادات بسرعة وباستمرار، أما المباشرة فتتأخر حصيلتها عادة.

- تعتبر الضرائب غير المباشرة اقل عدالة من المباشرة ، لأنها تفرض على المكلفين بدون مراعاة القدرة التمويلية.

- تصيب الضرائب غير المباشرة جميع فئات المكلفين بما فيهم أصحاب الدخول المنخفضة، لأنها تفرض على الاستهلاك.

- تلاءم الضرائب غير المباشرة الوضع الاقتصادي للدول المتخلفة، أما المباشرة فتلاءم الدول الرأسمالية المتقدمة.

- تتسبب الضرائب غير المباشرة في تأثير سلبي في بعض الأحيان على حركة الإنتاج، لأنها تتطلب رقابة دقيقة على المنتجين، أما الضرائب المباشرة فلا تعيق حركة الإنتاج.

- إن جباية الضرائب غير المباشرة أيسر، وأقل تكلفة من جباية الضرائب المباشرة.

- تفرض الضرائب الغير مباشرة بدون إشعار الفرد بعبئها، لأنها تدفع بطريقة غير مباشرة.

- تتميز الضرائب الغير المباشرة بإمكانية زيادة حصيلتها الضريبية في وقت الحاجة.

- تستعمل الضرائب الغير مباشرة لأغراض اجتماعية واقتصادية مثل الحد من استهلاك بعض السلع، وذلك بفرض ضريبة غير مباشرة عالية على هذه السلع، أو التقليل من التفاوت بين الدخول، وذلك لأن الضريبة المباشرة، وهي المفروضة على الدخول العالية لأنها تؤدي إلى الجباية من هؤلاء وعدم الجباية من ذوي الدخول المنخفضة، مما يؤدي إلى تقليل التفاوت بين دخول أفراد المجتمع.

6- أنواع الضرائب الغير مباشرة:

تفرض الضرائب الغير مباشرة من اجل توزيع العبء المالي على المكلفين الذين أعفيت دخولهم من الضرائب المباشرة، أو الذين لم يتحملوا شيئا من هذه الضرائب، وتمتاز الضرائب الغير مباشرة بسهولة ووفرة حصيلتها وقلة تكاليف جبايتها، ويمكن تقسيم هذا النوع من الضرائب الى [9]:

- **ضرائب الإنفاق**: تفرض هذه الضريبة الغير مباشرة بأسعار منخفضة نوعا ما وتفرض على مجموع ما ينفقه الشخص في استهلاكه، وقد تفرض الضريبة على الإنفاق في كل مرة يتم فيها تداول السلعة من وقت إنتاجها حتى وقت بيعها للمستهلك الأخير .يمتاز هذا النوع من الضرائب بالغزارة في التحصيل وذلك لاتساع وعائه، وهي أقل تعقيدا من الأخرى.

- **ضرائب التداول:** يأخذ هذا النوع من الضرائب بعض الأشكال كالرسوم التسجيل والرسوم الفضائية ورسوم الدمغة على الإيصالات والشيكات والكمبيالات والرسوم على عمليات البورصة، وهي على التصرفات أو التداول القانوني للأموال، وهي سهلة الجباية، إذ تجبى في وقت انتقال ملكية رأس الأموال أي في وقت يكون المكلف فيه قادرا على الدفع.

ثانيا: النمو الاقتصادي في الجزائر.

يعتبر النمو الاقتصادي المتغير الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه اقتصاديات الدول النامية والمتطورة، ولقد كان هذا المتغير محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم، "روبرت مالتوس" سنة 1798 في كتابة "مبدأ الأمة" وتعبه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية التي تعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب. وعليه وفي هذا السياق يمكن التعريف بالنمو الاقتصادي، تحديد متطلباته، وحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الراهنة كما يلي:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

لقد عرف النمو الاقتصادي على انه:

- الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي [10]
- الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة [11].
- التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي [12].

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه الارتفاع أو الزيادة النسبية المسجلة في الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة معينة.

2- متطلبات النمو الاقتصادي في البلدان النامية كالجزائر:

يتطلب إحداث نمو اقتصادي في البلدان النامية كالجزائر والتي تملك مقومات اقتصادية وطبيعية هائلة ما يلي:

- إدارة واستغلال الموارد الطبيعية (البترولية) برشادة اقتصادية.
- زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي لا سيما من خلال زيادة الا ستخدام للموارد الزراعية والحفاظ على استمرارها.
- ترشيد وتطوير الموارد المائية باستخدام الطرق الاقتصادية ذات الكفاءة العالية.
- الاهتمام بالثروة السمكية والحفاظ عليها.
- تطوير وتكوين المورد البشري باعتباره أهم عنصر محرك للتنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية ومعايير قياسها حتى نضمن الا ستخدام الأمثل للموارد.
- اعتماد سياسة أي تشجيع الا ستثمارات لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.
- توفيق العلاقة بين الموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
- اعتماد سياسة ضريبية واضحة وإستراتيجية لتجنب أثارها السلبية على النمو الاقتصادي.

3- قراءة حول حالة نمو الاقتصاد الجزائري قبل وخلال فترة التوجه نحو اقتصاد السوق:

عرف الاقتصاد الوطني تطورا ملحوظا خلال الفترة الماضية، حيث يمكن تشخيص حالة نمو الاقتصاد الوطني قبيل فترة التوجه نحو اقتصاد السوق وخلال

مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق كما يلي:

3-1- قبيل فترة التوجه نحو اقتصاد السوق:

لقد سجلت الجزائر قبيل التوجه نحو اقتصاد السوق معدلات نمو اقتصادي ضئيلة، حيث سجل الاقتصاد الوطني الجزائري سنة 1986 معدلات نمو اقتصادي متدنية إذ لم يتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-1990) 0.6%، وهو جعل الحكومة الجزائرية تنتهج سياسات ومخططات لإنعاش اقتصادها خلال فترة ما بعد التسعينيات. والمتمثلة في المخططات الهيكلية.

3-2- خلال فترة التوجه نحو اقتصاد السوق (1990-2013):

لقد شهدت الاقتصاد الجزائري خلال فترة التوجه نحو اقتصاد السوق معدلات نمو متفاوتة خلال مراحل مختلفة حيث يمكن تشخيص ذلك كما يلي:

- **خلال الفترة (1990-1995):** إن ما يميز هذه الفترة تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية، وذلك كما يلي: -8% سنة 1991، -8.7% سنة 1993، -4.4% سنة 1994 و-1.4 سنة 1995، حيث يمكن إرجاع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وكونها بالسالب أيضا إلى تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها الاقتصاد الوطني سنة 1986 رغم الإصلاحات التي طبقت خلال الفترة 1988-1992 [13].

من جهة أخرى كما أن نصيب الفرد الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 1856 دولار أمريكي سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي سنة 1994 بنسبة انخفاض قدرها: 16.91% [14]. كما عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة عجز الموازنة العامة للدول بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى تسجيل معدلات تضخم مرتفعة.

- **مرحلة 1996-2000:** خلال هذه الفترة سجلت الجزائر تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية تمثل في برامج التعديل الهيكلي، وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي وذلك لتحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة مع تقليص حجم الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. إن ما يميز هذه المرحلة هو تسجيل معدلات نم ايجابية وصل متوسطها حوالي 3.6%. من جهة أخرى سجل الاقتصاد الوطني الجزائري تحسن معدل النمو الاقتصادي ليصبح موجبا ويساوي إلى 1.01% سنة 1996، و 2% سنة 2000. كما سجل الاقتصاد الوطني الجزائري خلال هذه الفترة نقطة سلبية وهي ارتفاع معدلات البطالة من 28.3% سنة 1996 إلى 30% سنة 1999.

- **خلال المرحلة 2001-2004:** ما يميز هذه الفترة هو بداية مخططات دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، حيث عمدت الجزائر على سياسة اقتصادية

(سياسة الإنعاش الاقتصادي) مست جميع القطاعات والخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحة، تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتحقيق النمو الاقتصادي، لتحقيق توازن اقتصادي ونمو اقتصادي حيث تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 2.1% سنة 2001 الى 4.1% سنة 2002 الى 6.8% سنة 2003 لينخفض إلى 5.2% سنة 2005 (15)

- **مرحلة 2005-2013: خلال هذه المرحلة طبقت الجزائر برنامج دعم النمو الاقتصادي في الفترة (2005-2009) حيث** عرفت هذه الفترة استكمال برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر و عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تطورا ملحوظا بمعدلات ايجابية، من جهة أخرى انخفض معدل البطالة في الجزائر إلى 10% سنة 2013 ومعدل التضخم هو الأخر خلال هذه الفترة.

ثالثا: اثر تطور حجم الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

يعتبر تدخل الدولة في الاقتصاد أمرا ضروريا باعتبار ذلك يمثل الحلقة المكملة للنشاط الاقتصادي، فبتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية (الضرائب) يمكن أن يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي وهنا نقصد الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على النشاط الاقتصادي، ومن خلال هذا سنبرز مدى اثر تطور حجم الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) من خلال بناء نموذج قياسي من نوع نموذج VAR (Vectorial AutoRegressive) لقياس ذلك الأثر.

سنتناول في هذه الدراسة متغيرتين اقتصاديتين، وهي متغيرة الناتج المحلي الخام الإجمالي(**PIB**:le produit intérieur brut). وحجم الضرائب الغير مباشرة (**IID** : impôts indirect)، بعدد من المشاهدات السنوية والذي بلغ إلى 24 مشاهدة أي خلال الفترة (1990-2013).

1- التعريف بنموذج الانحدار الذاتي (Vectorial AutoRegressive) VAR):

يكتب نموذج الانحدار الذاتي VAR (Vectorial AutoRegressive)**:** كما توضحه المعادلات التالية:

$y_t = a_0 + a_{1t} + \sum_{j=1}^{p} \Gamma_j + y_{t-1} + \mu_t.$ حيث يمثل: y_t حد المتغيرات الداخلية التي تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج، n: عدد متغيرات النموذج، α_0: الحد الثابت، t: الاتجاه العام، T: عدد المشاهدات المستخدمة في معادلة

الانحدار، Γ: مصفوفة المعاملات التي تمثل المتغيرات الأجل القصير، μ: شعاع حدود الخطاء العشوائي [16].

إن بناء نموذج من هذا الشكل أي نموذج VAR يتطلب ما يلي [17]:

- أن تكون السلسلة الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحتوي على جذور الوحدة.
- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات.

في هذه الدراسة يمكن وضع ما يلي:

- **PIB:** le produit intérieur brut الناتج المحلي الخام الإجمالي.
- **IID:** impôts indirect الضرائب الغير مباشرة.

2- تحليل السلاسل الزمنية ودراسة استقرارية متغيرات النموذج خلال الفترة (1990-2013).

يمكن دراسة وتحليل السلسلتين الزمنيتين المتعلقتين بالناتج المحلي الإجمالي والضرائب الغير مباشرة خلال الفترة (1990-2013) كما يلي:

2-1- تطور حجم الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الخام الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013): لقد تطور حجم الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الخام الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 01: تطور حجم الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2013).

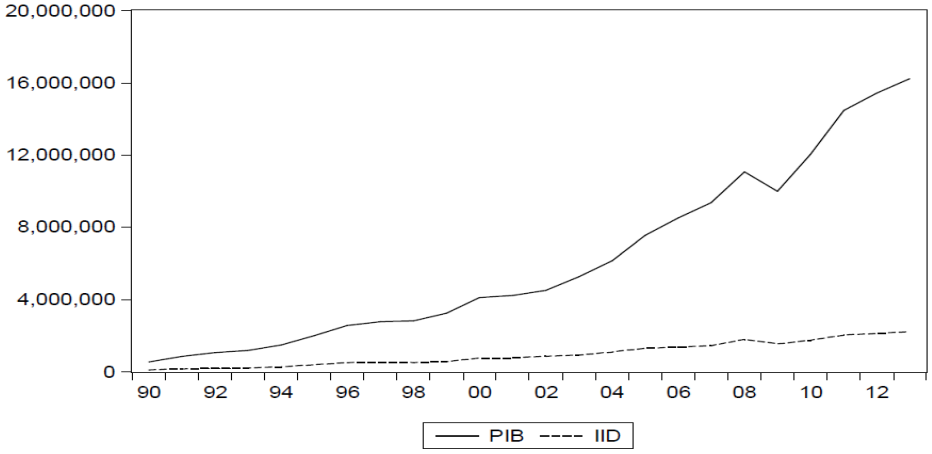

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم -1- (مخرجات Eviews7)

يتبين من الشكل البياني أعلاه انه هناك تطور مستمر لحجم الناتج المحلي الخام

الجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2008، ليعرف انخفاضا سنة 2009 حيث يمكن إرجاع ذلك إلى الانخفاض النسبي لأسعار البترول وأثرها على الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة المالية العالمية ليعرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع محسوسا ومستمر خلال الفترة (2010-2013).

أما فيما يخص الضرائب الغير مباشرة فقد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (1990-2013)، إلا أنها عرفت بعض الانخفاضات سنة 1998، و سنة 2009، حيث يلاحظ ان نسبة تزايد الضرائب الغير مباشرة اقل من معدل تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

2-1- دراسة استقرارية متغيرات النموذج: يقصد بالاستقرارية من الناحية الإحصائية أن يكون الوسط الحسابي والتباين لا ي سلسلة زمنية ثابتين، أي أن السلسلة تكون مستقرة إذ تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن ' يمكن دراسة استقرار السلسلتين الزمنيتين للناتج المحلي الإجمالي والضرائب الغير مباشرة في الجزائر خلال الفترة من خلال الاعتماد على احد الاختبارات الإحصائية وهو ديكوفلير المطورADF. حيث يعتبر هذا الاختبار من أهم اختبار أدوات الا ستقرارية و هو يهدف إلى فحص الفرضيات من خلال الاختبارين التاليين:

- اختبار وجود أو عدم وجود الثابت (c): حيث نختبر الفرضية التالية:

الثابت ليس له معنوية إحصائية $h_0:c=0$

الثابت له معنوية إحصائية $h_1:c \neq 0$

حيث انه إذا كانت الإحصائية tc المحسوبة اقل من Tc المجدولة نقبل الفرضية العديمة، ونقول أن السلسلة لا تحتوي على حد ثابت، أما إذا كانت الإحصائية المحسوبة اكبر من الإحصائية المجدولة فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية الأخرى H_1والسلسلة تحتوي على الثابت.

- اختبار الاتجاه العام للسلسلة (b):

السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام $h_0:b=0$

السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام $h_1:b\neq 0$

وفي هذا النموذج الذي بين أيدينا سنقوم بالكشف أن كان هناك استقرار للسلسلتين الزمنيتين أو كما يلي:

الجدول رقم -1- : نتائج اختبار ديكي فولير المطورADF للسلسلتين الزمنيتين IID، PIB.

Null Hypothesis: IID has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.496263	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5%	-	

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.419538	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5%	-	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم -1- باستخدام نموذج Eviews7.

يتبين من خلال الجدول البياني أعلاه (اختبار ديكي فولير المطورADF):

- **فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي المحام:** نلاحظ أن إحصائية ديكي فولير المطورADF المحسوبة (3.4195) وهي اقل من القيمة المجدولة، وعليه يمكن القول أن السلسلة غير مستقرة.

- **فيما يخص الضرائب الغير مباشرة:** إحصائية ديكي فولير المطورADF المحسوبة (2.4962) وهي اقل من المجدولة. وعليه يمكن القول ان السلسلة الزمنية غير مستقرة.

من جهة يمكن ملاحظة التشويش الأبيض للسلسلتين كما يبينه اختبار (Colorogramme) كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم -2-: نتائج اختبار التشويش الأبيض للسلسلتين الزمنيتين IID، PIB.

Correlogram of IID

Date: 12/10/14 Time: 19:54
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.866	0.866	20.361	0.000
		2	0.740	-0.042	35.897	0.000
		3	0.615	-0.067	47.134	0.000
		4	0.498	-0.042	54.886	0.000
		5	0.400	-0.002	60.153	0.000
		6	0.264	-0.224	62.568	0.000
		7	0.163	0.038	63.543	0.000
		8	0.067	-0.059	63.719	0.000
		9	-0.043	-0.160	63.797	0.000
		10	-0.131	-0.029	64.564	0.000
		11	-0.193	0.050	66.349	0.000
		12	-0.257	-0.145	69.779	0.000

Correlogram of PIB

Date: 12/10/14 Time: 19:59
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.859	0.859	20.028	0.000
		2	0.716	-0.084	34.575	0.000
		3	0.575	-0.076	44.398	0.000
		4	0.459	0.008	50.968	0.000
		5	0.368	0.016	55.424	0.000
		6	0.244	-0.202	57.494	0.000
		7	0.141	-0.006	58.225	0.000
		8	0.041	-0.065	58.292	0.000
		9	-0.054	-0.098	58.415	0.000
		10	-0.128	-0.024	59.144	0.000
		11	-0.184	0.003	60.769	0.000
		12	-0.236	-0.092	63.655	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم -1- باستخدام نموذج Eviews7.

يتبين من الشكل البياني أعلاه (الاختبار) أن كلا من السلسلتين الزمنيتين ل **IID، PIB.** عبارة عن تشويش ابيض يخرج خارج الإطار المنظم.

وعليه و من خلال ما سبق حول الاختبارين يمكن القول أن كلا من السلسلتين غير مستقرة. أي وجود جذور الوحدة.

ومنه نقوم **بتطبيق اختبار ديكي فولير المطور ADF على السلسلتين المحولتين (DPIBو DIID) حيث نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأول ونقوم باختبار استقرارية السلسلتين:** يمكن دراسة استقرار السلسلتين الزمنيتين من جديد بعد القيام بالفروق من الدرجة الأولى من خلال الاعتماد اختبار ديكوفلير المطورADF كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم -2-:نتائج اختبار ديكي فولير المطورADF للسلسلتين الزمنيتين DIID، DPIB.

Null Hypothesis: D(IID) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.023582	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5%	-	

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.272052	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم -1- باستخدام نظام Eviews7.

يتبين من خلال الجدول البياني أعلاه (اختبار ديكي فولرADF):

- **فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي الخام DPIB** : نلاحظ أن إحصائية ديكي فولر المطورADF المحسوبة (4.2720) وهي اكبر من القيمة المجدولة، وعليه يمكن القول أن السلسلة الزمنية**DPIB** مستقرة.

- **فيما يخص الضرائب الغير مباشرة DIID** : إحصائية ديكي فولر المطورADF المحسوبة (5.02358) وهي اكبر من المجدولة. وعليه يمكن القول أن السلسلة الزمنية**DIID** مستقرة.

3- تقدير النموذج واختبار معنوياته:

من اجل اختيار النموذج الصحيح والدقيق أي اختيار درجة الإبطاء لمتغيرات النموذج نقوم بإجراء سلسلة من التقديرات والتي تصل إلى تقدير 12 نموذج و من خلال الاعتماد على معامل الارتباط r واحصائيات اكيك (akaike) وشوارز(schwarz) تم اختيار النموذج المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم -3-: نتائج تقدير النموذج.

```
Estimation Proc:
==========
LS 1 2 DPIB DIID @ C
VAR Model:
==========
DPIB = C(1,1)*DPIB(-1) + C(1,2)*DPIB(-2) + C(1,3)*DIID(-1) + C(1,4)*DIID(-2) + C(1,5)
DIID = C(2,1)*DPIB(-1) + C(2,2)*DPIB(-2) + C(2,3)*DIID(-1) + C(2,4)*DIID(-2) + C(2,5)

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========
DPIB = 1.340*DPIB(-1) + 0.362*DPIB(-2) - 10.322*DIID(-1) - 4.113*DIID(-2) -
887194.276491
DIID = 0.115*DPIB(-1) + 0.137*DPIB(-2) - 1.295*DIID(-1) - 1.215*DIID(-2) - 156729.947
```

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم -2- باستخدام نظام Eviews7.

3-1- اختبار معنوية النموذج المدروس:

يمثل النموذج المدروس كما يلي:

$$DPIB = 1.340*DPIB(-1) + 0.362*DPIB(-2) - 10.322*DIID(-1) - 4.113*DIID(-2) - 887194.276491$$

سنقوم بالتقييم الاحصائي والاقتصادي للنموذج وذلك كما يلي:

- **التقييم الاحصائي**: يمثل معامل التحديد R^2 : 0.57 وهذا يدل أن للنموذج قدرة تفسيرية مقبولة نوعا ما، حيث أن متغيرة الضرائب الغير مباشرة تفسر الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر بنسبة 57.00% ، بينما ترجع نسبة 43% من التغير في الناتج المحلي الخام الإجمالي في الجزائر إلى متغيرات أخرى، أو عوامل أخرى (انظر الملحق رقم-2-).

من جهة اخرى احصائية ستودنت المحسوبة لبعض المتغيرات اكبر من المجدولة عند مستوى معنوية 5%، والاخرى اقل، أي انه ليس كل المعالم مقبولة احصائيا، فالمعلمة الاولى dpib(-1) مقبولة احصائيا، المعلمة الثانية dpib(-2) غير مقبولة احصائيا، المعلمة الثالثة diid(-1) مقبولة احصائيا، والمعلمة diid(-2) غير مقبولة احصائيا، واهخيرا معلمة الثابت c مقبولة احصائيا.

اختبار فيشر هو الاخر حيث ان احصائية فيشر المحسوبة تساوي الى 5.30 وهي اكبر من القيمة المجدولة 5 عند مستوى معنوية 5%، ومنه للنموذج معنوية كلية أي الضرائب غير المباشرة تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-

2013).

- **التقييم الاقتصادي:** يتم تقييم النموذج او النموذج المقدر اقتصاديا من خلال الاعتماد على اشارة المعالم، حيث ان اشارة المعالم لاتناقض النظرية الاقتصادية وفي هذا السياق اشارة معلمة الضرائب الغير مباشرة بتاخير زمني واحد (1-) diidسالبة واشارة الضضرائب غير مباشرة بتاخير زمني 2 (2-)diidسالبة ايضا، أي ان الضرائب غير المباشرة تؤثر على الناتج المحلي الخام الاجمالي في الجزائر بصفة سلبية، أي ان زيادة الضرائب الغير مباشرة يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع الاسعار وقلة الانتاج من جهة ، كما ان زيادة الضرائب تؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار والانتاج ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي.

وعليه هناك علاقة عكسية ما بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، أي ان الضرائب غير المباشرة تؤثر بصفة سلبية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

من جهة اخرى ان ارتفاع حجم الضرائب غير المباشرة في الجزائر بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي ب10.32 حسب هذا النموذج. لذا لصالح الدولة الجزائرية تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة اذا ارادت ان تزيد في الناتج المحلي الخام الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي.

وعليه ومن خلال مايبق يمكن القول ان النموذج مقبول لانه مقبول اقتصاديا واحصائيا.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة ومن خلال نتائج تقدير النموذج السابق بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي **VAR (Vectorial AutoRegressive)** يمكن الاجابة على السؤال الرئيس السابق الذي مفاده اثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أي ان للضرائب غير المباشر اثر سلبي على الناتج المحلي الخام الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، وعليه فمن صالح الحكومة الجزائرية اذا اردات ان ترفع من حجم الناتج المحلي الاجمالي وكذا النمو الاقتصادي ان تخفض من الضرائب الغير مباشرة في اقتصادها.

الهوامش والمراجع:

1- حسين قاضي، **السياسة الضريبية في سورية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريه، دمشق 2011/1/25 – 2011/01/27، ص2.

2- بن صغير عبد المؤمن، **واقع وإشكالية الجباية المحلية في الجزائر/ صعوبات الاقتطاع وأفاق التحصيل**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول 2013، ص91.

3- عبد الرحمن عقلة علي السلفيتي، **تأثير ضريبة الدخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، جامعة النجاح الوطنية، الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات، نابلس، فلسطين، 2004، ص25، ص06.

4- عباس محرزي محمود ، **اقتصاديات المالية العامة ،** ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص175.

5- حسين قاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص29-ص18.

6- حسين قاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص29-ص30.

7- شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2010، ص8، ص9.

8- عبد الرحمن عقلة علي السلفيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص30، ص31.

9- عبد الرحمن عقلة علي السلفيتي، **مرجع سبق ذكره**، ص25، ص26.

10- محمد مدحت، سهير عبد الظاهر احمد: **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار الإشعاع الفني، مصر، 1999، ص39.

11- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص37.

12- بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص67.

13- مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-**، مذكرة ماجستير في العلوم

التجارية، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص55.

14- نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية- العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، ص245.

15- مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، التواصل عدد 26/ جوان 2010، ص143

16- نبيل مهدي الجنابي، **نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة -العدد الثاني والعشرون، ص62.

17- عثمان نقار، **منذر العواد، استخدام نماذج varفي التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وجمالي التكوين الرأسمالي في سوريه**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-الجلد 28- اعدد الآني-2012 ص340.